

Distr.: General
7 May 2015
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته
الحادية والسبعين (١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

الرأي رقم ٥٧/٢٠١٤ (لبنان)

بلاغ موجه إلى الحكومة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤

بشأن: محمد علي نجم و٧١ محتجزاً آخر في قضية مخيم نهر البارد
لم ترد الحكومة على البلاغ.

الدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*.

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر عن
لجنة حقوق الإنسان سابقاً التي مددت ولاية الفريق العامل ووضحتها في قرارها ٥٠/١٩٩٧.
وأقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ١٠٢/٢٠٠٦ ومددها لثلاث سنوات بموجب
قراره ١٨/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومددت الولاية لثلاث سنوات أخرى بموجب
القرار ٧/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأحال الفريق العامل البلاغ المذكور أعلاه إلى
الحكومة وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/16/47، و Corr.1، المرفق).

٢- ويعتبر الفريق العامل سلب الحرية إجراءً تعسفياً في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضح استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل
إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه)
(الفئة الأولى)؛

* انضم لبنان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢.



(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقييد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدولة المعنية، من الخطورة بحيث يصير سلب الحرية تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الرأي السياسي أو غيره، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

٣- أبلغ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالقضية الموجزة أدناه وجاء فيها ما يلي:

٤- وفقاً للمصدر، اعتقلت مخبرات الجيش اللبناني ٨٧ شخصاً في إطار المواجهات التي جرت في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في الفترة الممتدة بين شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأفيد بأن الجيش اللبناني قصف المخيم ابتداء من يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ ثم دخله، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، لقتال مجموعة فتح الإسلام، وهي مجموعة مسلحة زعم أنها كانت موجودة في المخيم. ويقتصر موضوع هذا البلاغ على ٧٢ شخصاً من هؤلاء (انظر المرفق) يقال إنهم يحتجزون في سجن رومية حالياً، إما بسبب الحكم عليهم بالسجن (بل إن أحدهم حكم عليه بالإعدام وهو ينتظر تنفيذ الحكم)، أو لأنهم ينتظرون الخضوع للمحاكمة. وفيما يتعلق بالموقوفين الخمسة عشر الآخرين، فإن بينهم شخصاً واحداً لم تصدر في حقه أي إدانة وأخلي سبيله في نهاية المطاف، وشخصاً آخر أُدين وقضى عقوبته وأخلي سبيله. أما باقي الأشخاص الثلاثة عشر، فأُفرج عنهم بكفالة في انتظار محاكمتهم.

٥- وتفيد المعلومات الواردة بأن بعض الأشخاص الذين يدعي هذا البلاغ احتجازهم تعسفياً قد اعتقلوا لحظة إجلاء سكان المخيم المدنيين إما عند نقطة التفتيش التابعة للجيش أو في بيوتهم مباشرة؛ واعتقل الآخرون خلال الفترة التي أعقبت الأحداث واستمر ذلك حتى

عام ٢٠٠٩. ويفيد المصدر بأن هذه الاعتقالات نفذت من دون مذكرة قضائية ودون تبليغ المعتقلين بأسباب اعتقالهم، وتولى تنفيذها في معظم الحالات، عناصر من مخبرات الجيش.

٦- ويؤكد المصدر أن جميع المشتبه فيهم اقتيدوا بعد الاعتقال إلى مبنى وزارة الدفاع لاستجوابهم، وأنهم أبلغوا جميعاً، بدون استثناء، عن تعرضهم لأعمال تعذيب خطيرة كان القصد منها إكراههم على الاعتراف بانتمائهم إلى مجموعة فتح الإسلام (المجموعة المسلحة المتطرفة المزعومة) أو بإقامة صلات مباشرة أو غير مباشرة مع هذه المجموعة. وأكدوا جميعاً في وقت لاحق أنهم أكرهوا، تحت التعذيب، على توقيع محاضر تضمنت اعترافات بصلووعهم في المواجهات على نحو مباشر. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قرر مجلس الوزراء إحالة الأشخاص الموقوفين إلى المجلس العدلي.

٧- ويفيد المصدر بأن معظم الضحايا أبلغوا، فور مثولهم أمام هيئة القضاء العسكري، عن تعرضهم بعد الاعتقال لأعمال تعذيب وأشكال أخرى من سوء المعاملة دون أن تتاح لأي منهم إمكانية تقديم شكوى أو الطعن في الاعترافات التي انتزعت منهم تحت التعذيب، ولا حتى الطعن في قانونية احتجازهم مع أنهم عزلوا عن العالم الخارجي فترة طويلة ولم تتح لهم إمكانية رؤية أسرهم أو الاتصال بمحام.

٨- ووفقاً للمعلومات الواردة، صدر الأمر بإجراء تحقيق قضائي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقيل إن قاضي التحقيق شرع وقتئذ في تقنين إجراءات الاعتقال والتوقيف الاحتياطي بأثر رجعي عن طريق إصدار مذكرات اعتقال. ويؤكد المصدر أن التحقيق استند بالكامل إلى المحاضر التي أعدتها مخبرات الجيش وتضمنت ما أدلى به المتهمون من اعترافات تحت التعذيب وطعنوا أنفسهم فيها فور مثولهم أمام قاضي التحقيق الذي تجاهل ذلك وأيد إجراء التوقيف الاحتياطي.

٩- وتشير المعلومات الواردة إلى أن ملف التحقيق قد أغلق في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لكن قاضي التحقيق لم يصدر قراره الاتهامي النهائي إلا في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. وعقدت في مبنى سجن رومية، خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣، جلسات تمهيدية تحضيراً للمحاكمة تولى إدارتها رئيس المجلس العدلي. وحرصاً على تسريع المحاكمات، قرر القاضي تجزئة الملف بتشكيل عدة مجموعات من المتهمين تختلف باختلاف الاتهامات.

١٠- ويشير المصدر إلى أن مجموعة أولى من المتهمين أحييت، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، إلى المحكمة (المجلس العدلي) لأول مرة، وأن ١٢ شخصاً حكم عليهم، في أيار/مايو ٢٠١٤، بالسجن لمدة تتراوح بين عامين وخمسة عشر عاماً فيما حكم على آخر بالإعدام استناداً إلى المحاضر التي تقدم ذكرها وهي محاضر تمثل مسألة خلافية. وأخلي سبيل أحد هؤلاء الأشخاص لأنه كان قد قضى مدة العقوبة الصادرة في حقه. ويُدعى أن باقي

الأشخاص المحكوم عليهم، وعددهم ١١ شخصاً، يحتجزون حالياً في سجن رومية لقضاء عقوبتهم، ويحتجز في هذا السجن أيضاً بانتظار المحاكمة، ٥٨ شخصاً من أصل ٨٧ معتقلاً.

١١- ويرى المصدر أن احتجاز هؤلاء الأشخاص هو احتجاز تعسفي وفيه انتهاك للفقرة ١ من المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويشير بوجه خاص، إلى أن اعتقال هؤلاء الأشخاص دون مذكرة قضائية ودون تبليغهم بالاتهامات الموجهة لهم رسمياً ينطوي على انتهاك للفقرة ٢ من المادة ٩ من العهد. فهم اقتيدوا إلى مبنى وزارة الدفاع وعزلوا عن العالم الخارجي أياماً عدة بل أسابيع عدة نقلوا بعدها إلى سجن رومية. ولم يبلغوا بالاتهامات المنسوبة لهم إلا عند مثلهم أمام قاضي التحقيق لأول مرة، وبعد مرور شهر عدة على احتجازهم دون الاستناد إلى أساس قانوني، وعند ذلك فقط عمد قاضي التحقيق إلى تقنين إجراءات الاعتقال والتوقيف الاحتياطي بأثر رجعي فأصدر مذكرات اعتقال.

١٢- ومن جهة أخرى، يرى المصدر أيضاً أن هذا الوضع يتعارض مع الفقرة ٣ من المادة ٩ من العهد، لأن المتهمين لم يمثلوا أمام قاضي التحقيق أول مرة إلا بعد قضاء عدة شهور في الاحتجاز. ويشير المصدر بالإضافة إلى ذلك، إلى أن المادة ١٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجيز التوقيف الاحتياطي لمدة غير محددة بالنسبة لبعض الجرائم لا سيما المساس بأمن الدولة، وهو ما يتعارض أيضاً مع المادة ٩ من العهد.

١٣- ويؤكد المصدر أن هؤلاء الأشخاص لم يتسن لهم أيضاً الطعن في قانونية اعتقالهم واحتجازهم حالياً، وهو ما يتعارض مع الفقرة ٤ من المادة ٩ من العهد. وقد قدمت أسرهم ومحاموهم مختلف أنواع الطعون دون جدوى.

١٤- وعلاوة على ذلك، اعتبرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٣٢ (٢٠٠٧) بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، الإجراءات التي تباشر أمام هيئات قضائية خاصة بإجراءات غير قانونية ولا تستوفي المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. والحال أن المجلس العدلي المكلف بمحاكمة هؤلاء الأشخاص يمثل، وفقاً للمصدر، هيئة قضائية خاصة مختصة بالنظر في قضايا الاعتداء على أمن الدولة أو المس بالوحدة الوطنية، وهو ما يتعارض بالتالي، مع الفقرة ١ من المادة ١٤ من العهد. فالمجلس العدلي لا يملك هيئة تحقيقية خاصة به ويستند في أحكامه إلى التحقيقات الأولية التي تجريها أجهزة أمنية أخرى، وخاصة مخبرات الجيش، ما يسمح باستخدام الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب ضد المتهمين. وأحكامه تعتبر نهائية ولا تقبل الاعتراض، ما ينطوي على انتهاك لمبدأ التقاضي على درجتين.

١٥- ويؤكد المصدر أن إبقاء ٦١ شخصاً رهن التوقيف الاحتياطي مدة خمس سنوات دون إصدار لائحة اتهام، وهو توقيف مستمر حتى يومنا هذا، يشكل انتهاكاً لحق المتهمين في أن يحاكموا دون تأخير لا مبرر له وفقاً للفقرة ٣ (ج) من المادة ١٤ من العهد.

١٦- وأخيراً، تضمنت الفقرة ٣(ز) من المادة ١٤ حق الشخص في ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب. وفي هذا الصدد، يجب أن ترفض تلقائياً الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب. والدولة الطرف هي من ينبغي لها، على أية حال، أن تثبت أن المتهم قد أدلى بإفادته طوعاً. ويفيد المصدر بأن الأشخاص تعرضوا للتعذيب عدة أيام عزلوا خلالها عن العالم الخارجي في مبنى وزارة الدفاع وبأن الاعترافات التي تضمنتها المحاضر هي بالتالي اعترافات انتزعت تحت التعذيب. وعليه، فإن إدانة الأشخاص الإثني عشر استناداً إلى هذه المحاضر دون أن يقدم الادعاء أي أدلة مادية أخرى، يجعل الاحتجاز بلا أساس قانوني وبذلك يعتبر احتجازاً تعسفياً. أما بقية الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة، والبالغ عددهم ٦١ شخصاً، فإنهم معرضون بدورهم للإدانة على أساس هذه المحاضر.

١٧- ويشير المصدر إلى أن سلب حرية الأشخاص المذكورين في مرفق هذا البلاغ حالياً، يشكل انتهاكاً للحق في المحاكمة العادلة ويضفي على احتجازهم طابعاً تعسفياً يندرج ضمن الفئة الثالثة من المعايير المنطبقة على النظر في القضايا المعروضة على الفريق العامل.

رد الحكومة

١٨- أحال الفريق العامل، في رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الادعاءات المذكورة إلى الحكومة اللبنانية وطلب إليها تقديم معلومات مفصلة عن الوضع الحالي للاثني وسبعين شخصاً المذكورين أعلاه، وبيان الأساس القانوني الذي يبرر احتجازهم.

١٩- ويعرب الفريق العامل عن أسفه لأن الحكومة لم ترد حتى اليوم، على الادعاءات التي أحييت إليها ولم تطلب تمديد المهلة المحددة للرد وفقاً للفقرتين ١٥ و ١٦ من أساليب عمل فريق العمل.

المناقشة

٢٠- على الرغم من عدم ورود رد من الحكومة، يعتقد الفريق العامل أنه في وضع يسمح له بالإدلاء برأيه في احتجاز الأشخاص المذكورين أعلاه بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من المصدر دون غيرها، وذلك وفقاً للفقرة ١٦ من أساليب عمله.

٢١- وفي هذه القضية، اختارت الحكومة الامتناع عن دحض الادعاءات التي أدلى بها المصدر، وهي ادعاءات خطيرة ظاهرياً. وقد أرسى الفريق العامل في اجتهاداته القضائية الطرائق التي يتبناها في معالجة مسائل الأدلة (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٦٨ من الوثيقة A/HRC/19/57). فإذا قدم المصدر دليلاً ظاهراً الوجهة على انتهاك الشروط الدولية انتهاكاً يشكل احتجازاً تعسفياً، وجب اعتبار عبء الإثبات من مسؤولية الحكومة إذا ما أرادت دحض الادعاءات المقدمة. وعليه، يتعين على الفريق العامل أن يستند في رأيه إلى الدليل الظاهر الوجهة الذي قدمه المصدر.

٢٢- ويلاحظ الفريق العامل بقلق بالغ أن الأشخاص المذكورين في هذه القضية قد تعرضوا جميعاً، فيما عدا الشخص الذي ذهب من تلقاء نفسه إلى وزارة الدفاع، للاعتقال الجماعي على أيدي عناصر من مخبرات الجيش دون إبراز مذكرات اعتقال. وأن هذه المذكرات أدخلت لاحقاً ضمن إجراء استند كلياً إلى أدلة قدمها أفراد من مخبرات الجيش.

٢٣- ويعرب الفريق العامل عن قلقه بوجه خاص لأن الغرض الأساسي من تعريض الأشخاص لشتى أشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة كان هو تمكين موظفين في وزارة الدفاع من اختلاق الأدلة. وتصدر الإشارة إلى أن بعض الضحايا لا يرغبون في كشف أعمال التعذيب التي مورست عليهم أو ذكر طبيعتها بالتفصيل، ولا شك أن ذلك يعود إلى شعورهم بالعار أو بسبب تعرضهم لصدمة نفسية. وعقب انتهاء أعمال التعذيب، أرغم جميع الضحايا على توقيع المحاضر التي أعدها عناصر المخبرات، واعتمدها لاحقاً، قضاة النيابة العامة والمحكمة مصدرراً وحيداً للأدلة.

٢٤- ويشعر الفريق العامل بالجزع أيضاً من ارتكاب خطأ قضائي جسيم في إدارة الملاحقة الجنائية. إذ مددت فترة احتجاز الضحايا إلى الحد الأقصى وبولغ في تأخير جلسات المحاكمة. واعتقل معظم الضحايا بين شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وانتهى التحقيق في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريباً. ومع ذلك، لم يصدر قرار الاتهام النهائي إلا في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. وانطلقت الجلسات التمهيديّة لبدء المحاكمة في نهاية المطاف في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٣، ولم تمثل المجموعة الأولى من المتهمين أمام المجلس العدلي لأول مرة إلا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢٥- وشكلت عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تعرض لها الضحايا انتهاكاً صارخاً للفقرة ١ من المادة ٩ من العهد، التي تنص على عدم جواز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفياً، وعدم جواز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه. وانتهكت أيضاً، الفقرة ٢ من المادة ٩ التي تنص على أنه يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه.

٢٦- وثمة قاعدة راسخة في القانون الدولي تقضي بأن يكون الحبس الاحتياطي إجراء استثنائياً وأن تكون مدته قصيرة إلى أقصى حد ممكن^(١). وأكد الفريق العامل في تقريره السنوي لعام ٢٠١١ (انظر الوثيقة A/HRC/19/57، الفقرات من ٤٨-٥٨)، أن الاعتقال يجب أن يكون احتجاجاً استثنائياً. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٩ من العهد على التزامين مجتمعين هما وجوب تقديم الموقوف أو المعتقل، سريعاً، أي في الأيام الأولى التي تلي سلب الحرية، إلى أحد القضاة ووجوب محاكمته خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه (انظر الفقرة ٥٣ من الوثيقة A/HRC/19/57).

(١) انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ رقم ١٧٨٧/٢٠٠٨، الآراء المعتمدة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، الفقرتان ٧-٣ و ٧-٤.

٢٧- واستُكمل هذا الحكم في الجزء الثاني من الفقرة ٣ من المادة ٩ الذي ينص على أنه لا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء. ويترب على ذلك الاعتراف بالحرية كقاعدة وبالاحتجاز لا يلجأ إليه إلا استثناءً لمصلحة العدالة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٤).

٢٨- ويمكن إيجاز الأحكام الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٩ من العهد على النحو التالي:

يجب أن يكون أي احتجاز استثنائياً وأن تكون مدته قصيرة؛ ويجوز أن يقترن الإفراج بتدابير لا تستهدف إلا ضمان حضور المدعى عليه في الإجراءات القضائية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

٢٩- ويود الفريق العامل أيضاً أن يشير إلى التعليق العام رقم ٣٥ (٢٠١٤) للجنة المعنية بحقوق الإنسان^(٢) الذي ينص على ما يلي:

لا ينبغي أن يكون احتجاز المتهمين قبل المحاكمة ممارسة سائدة. ويجب أن يستند الاحتجاز رهن المحاكمة إلى قرار بشأن الحالة الفردية يؤكد معقولية الاحتجاز وضرورته من أجل منع فرار المتهم أو التلاعب بالأدلة أو تكرار الجريمة، على سبيل المثال، مع أخذ جميع الظروف في الاعتبار. وينبغي أن يحدد القانون العوامل ذات الصلة، ويجب ألا تتضمن تلك العوامل معايير غامضة وفضفاضة مثل "الأمن العام". ويجب ألا يكون الاحتجاز السابق للمحاكمة إلزامياً بحق جميع المتهمين الذين يواجهون تهماً محددة دون مراعاة للظروف الفردية.

٣٠- وتنص الفقرة ٤ من المادة ٩ من العهد أيضاً على حق كل شخص سُلبت حريته بالتوقيف أو الاعتقال في الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني. والأشخاص المشار إليهم في هذه القضية لم تتح لهم إمكانية الطعن في قانونية احتجازهم أو في أعمال التعذيب التي تعرضوا لها أو في قانونية انتزاع شهادة الزور أثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي. وقد قدمت أسرهم ومحاموهم مختلف أنواع الطعون دون جدوى. وخلال التحقيق القضائي، الذي جرى بعد عمليات الاعتقال والاحتجاز وكان القصد منه إصدار مذكرات اعتقال، لم يؤخذ بكل الطعون المقدمة بينما قبلت تقارير مخابرات الجيش التي استندت إلى اعترافات زائفة.

٣١- ويعتقد الفريق العامل أيضاً أن المادة ١٠٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تجيز الاحتجاز لمدة غير محددة في بعض الجرائم، بما في ذلك جرائم المساس بأمن الدولة، تتعارض بدورها مع المادة ٩ من العهد.

(٢) التعليق العام رقم ٣٥ للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرة ٣٨.

٣٢- ومن دواعي القلق الأخرى أن المجلس العدلي الذي جرت أو ستجري أمامه المحاكمات بشأن هذه القضية لا يستوفي الشروط اللازمة لتشكيل محكمة مستقلة ومحيدة. ومجلس الوزراء يبت في القضايا ويحيلها إلى هيئة المجلس العدلي وهو ما يخالف مبدأي الفصل بين السلطات واستقلال القضاء. ويعتبر المجلس العدلي أيضاً هيئة قضائية خاصة مختصة بالنظر في الانتهاكات المتعلقة بالأمن أو الوحدة الوطنيين. وتعتبر أحكامه نهائية ولا تقبل النقض. وما يزيد من حدة المشاكل المرتبطة بافتقار المجلس العدلي إلى الاستقلالية والحياد في هذه القضية، إصدار حكم الإعدام في حق أحد هؤلاء الضحايا.

٣٣- وعلاوة على ذلك، يعتمد المجلس العدلي كلياً على التحقيقات الأولية التي تجريها أجهزة أمنية أخرى، ولا سيما مخبرات الجيش، وهو يتيح في كثير من الأحيان استخدام الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب ضد المتهمين دون أدلة مادية أخرى تثبت هذه الاعترافات. ولذلك، فإن محكمة وإدانة المتهمين أمام هذه الهيئة القضائية يتعارضان مع الفقرة ١ من المادة ١٤، التي تنص على أنه من حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.

٣٤- بالنظر إلى صدور الأحكام بعد مرور أكثر من خمس سنوات على التوقيف الاحتياطي المستمر بالنسبة للأشخاص الذين أُدينوا، واستمرار التوقيف الاحتياطي حتى اليوم بالنسبة للأشخاص الإثني عشر الذين ينتظرون المحاكمة، وجب اعتبار حق الأشخاص الاتنين وسبعين المحتجزين حالياً في أن يحاكموا دون تأخير لا مبرر له وفقاً للفقرة ٣(ج) من المادة ١٤ من العهد منتهكاً. كذلك تنطوي محاكمة الأشخاص المحتجزين وإدانتهم على انتهاك للفقرة ٣(ز) من المادة ١٤، التي تضمن الحق في ألا يكره الشخص على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.

٣٥- وعلاوة على ذلك، يود الفريق العامل أن يعرب مجدداً عن قلقه بشأن معاملة اللاجئين والمهاجرين والأجانب الموجودين في البلد، على نحو ما أشير إليه في آراء سابقة (على سبيل المثال، الرأي رقم ١٤/٢٠١١، والرأي رقم ٥٥/٢٠١١ والرأي رقم ٤٤/٢٠١٢).

الآراء والتوصيات

٣٦- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل الرأي التالي:

يعتبر سلب حرية الأشخاص المشار إليهم إجراء تعسفياً، لأنه يخالف المادة ٩، (الفقرات من ١ إلى ٤) والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويندرج ضمن الفئتين الأولى والثالثة من المعايير المنطبقة على النظر في القضايا المعروضة على الفريق العامل.

٣٧- وعليه، يطلب الفريق العامل إلى الحكومة اللبنانية اتخاذ التدابير اللازمة دون تأخير لتصحيح هذا الوضع ومواءمته مع المعايير والمبادئ المنصوص عليها في العهد وسائر المعايير الدولية ذات الصلة.

٣٨- والفريق العامل، إذ يضع في اعتباره جميع ملابسات هذه القضية تحديداً، يرى أن الحل الإنصافي المناسب يكون بالإفراج فوراً عن المحتجزين ومنحهم تعويضات معقولة ومناسبة وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٩ من العهد. ويحق للأشخاص الذين قضوا بالفعل عقوبة السجن أو أخلي سبيلهم دون محاكمة الحصول على تعويضات أيضاً.

٣٩- ويحيل الفريق العامل الادعاءات المتعلقة بسوء المعاملة، التي أدلي بها ولم تدحض في هذه القضية، إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لاتخاذ الإجراءات الملائمة.

[اعتمد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤]

المرفق

التاريخ الاعتقال	العنوان	مكان الولادة	سنة الولادة	الجنسية	الاسم بالعربية	الاسم	
٢٠٠٧/٠٢/١٠	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٠	فلسطيني سوري	محمد علي نجم	Mohammed Ali Najem	١
٢٠٠٧/٠٥/١٩	وادي خالد	عكار - وادي خالد (شمال لبنان)	١٩٧٤	لبناني	خضر سليمان المرعي	Khodor Soleiman Al-Meree/ Nom de la mère: Wardeh	٢
٢٠٠٧/٠٥/٢٥	طرابلس	بانياس	١٩٨٥	لبناني	محمود مدحت اندوري	Mahmoud Medhat Al- Andouri	٣
٢٠٠٧/٠٦/١٣	طرابلس	طرابلس	١٩٨٧	لبناني	بلال أحمد إسماعيل المصري	Bilal Ahmed Ismail Al Masri	٤
٢٠٠٧/٠٧/٠٢	طرابلس	طرابلس	١٩٧٨	لبناني	طلال عبدالرحمان رضوان	Talal Abdul Rahman Radwan	٥
٢٠٠٧/٠٧/٠٢	طرابلس	طرابلس	١٩٧٨	لبناني	عامر مصطفى الجاسم	Amer Mustafa Al-Jasem	٦
٢٠٠٧/٠٧/٠٥	القلمون	طرابلس/ القلمون	١٩٧٨	لبناني	أحمد علي قيطر	Ahmed Ali Kobeiter	٧
٢٠٠٧/٠٧/٠٧	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٧٥	فلسطيني	ياسر نعيم حسن	Yaser Na'eem Hasan	٨
٢٠٠٧/٠٧/١١	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٧٢	فلسطيني	جهاد سعيد موعد	Jihad Saeed Mawed/ Nom de la mère: Fatima	٩
٢٠٠٧/٠٧/١١	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٤	فلسطيني	زياد جميل بدران	Ziad Jamil Badran/ Nom de la mère: Aziza	١٠
٢٠٠٧/٠٧/١١	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٧٣	فلسطيني	سيمون أحمد إبراهيم	Simon Ahmed Ibrahim/ Nom de la mère: Soumayeh	١١
٢٠٠٧/٠٧/١١	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٣	فلسطيني	فراس محمد عوض	Firas Mohammed Awad/ Nom de la mère: Aminah	١٢
٢٠٠٧/٠٧/١١	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٦١	فلسطيني	معين بديع وهبي	Moueen Badei Wehbe	١٣

الاسم	الاسم بالعربية	الجنسية	سنة الولادة	مكان الولادة	العنوان	تاريخ الاعتقال
١٤	Nizar Ahmed Al-Ashkar	فلسطيني	١٩٧٠	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٧/١١
١٥	Mohammed Souleiman Meri	لبناني	١٩٦٨	وادي خالد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٧/٢٠
١٦	Mohammed Jamil Kasim/ Nom de la mère: Zahiye	فلسطيني	١٩٨٢	الكويت	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٧/٢٠
١٧	Wisam Jamil Badran/ Nom de la mère: Aziza	فلسطيني	١٩٧٦	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٧/٢٠
١٨	Mohammed Moueen Wehbe/ Nom de la mère: Khadija	فلسطيني	١٩٨٦	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٧/٢٥
١٩	Yousof Saleh Al-Moghrabi/ Nom de la mère: Fatima	فلسطيني	١٩٦٨	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٧/٢٧
٢٠	Jamaluddeen Mustafa Malas	لبناني	١٩٧٧	المنية	طرابلس	٢٠٠٧/٠٨/٢٩
٢١	Mohamed Mahmoud Shaaban	لبناني	١٩٨٦	صيدا	صيدا	٢٠٠٧/٠٨/٢٩
٢٢	Mohammed Kasim Al-Saadi	فلسطيني	١٩٧١	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٨/٣٠
٢٣	Basheer Bin Mohammed Al-Tayyeb Al-Armani	تونسي	١٩٨٥	جسومين - بنزرت	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٩/٢٨
٢٤	Husam Fouad Khalil	فلسطيني	١٩٨٠	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٩/٢٨
٢٥	Mohammed Khalaf Mohammed Al-Jabri	عماني	١٩٨٤	سلطنة عمان	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٩/٢٨
٢٦	Nasru-deen Oddah Balkayim	جزائري	١٩٨٦	ولاية تيارت/ الجزائر	مخيم نهر البارد	٢٠٠٧/٠٩/٢٨

التاريخ الاعتقال	العنوان	مكان الولادة	سنة الولادة	الجنسية	الاسم بالعربية	الاسم	
٢٠٠٧/٠٩/٢٨	مخيم نهر البارد	حمص	١٩٨٦	سوري	محمد حمزة الشيخ عثمان	Mohammed Hamzeh Al-Sheikh Othman	٢٧
٢٠٠٧/٠٩/٢٨	مخيم نهر البارد	درعا	١٩٧٩	سوري	أحمد حسن اللبش	Ahmed Hasan Al-Labash	٢٨
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم البداوي	المينا/طرابلس	١٩٨٣	فلسطيني	أحمد علي أحمد	Ahmed Ali Ahmed	٢٩
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	البوكمال/سوريا	١٩٨٦	سوري	حسين حسن اللطيف	Husein Hasan Al-Latif	٣٠
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	شرونة	١٩٨٥	سعودي	عامر سالم سليمان السعيري	Amer Salem Souleiman Al-Seirai	٣١
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	نجران/شرونة	١٩٨٦	سعودي	مبارك ناجي عامر الكربي	Mubarak Naji Amer Al-Korbi	٣٢
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	نجران/المملكة العربية السعودية	١٩٨٣	يمني	ناصر محمد شيبه	Nasser Mohammed Shiba	٣٣
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	الداي حسين	١٩٧٥	جزائري	عز الدين عبد القادر بن موسى	Ezz al-Din Abdul Qadir Bin Musa	٣٤
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	أولاد بـو عافية/كسرى	١٩٨٢	تونسي	فتح بن ناصر الحسن العصادي	Fathi Bin Nasr Bin Hasan Al-Asadi	٣٥
٢٠٠٧/١٠/٠٢	مخيم نهر البارد	اللاذقية (سوريا)	١٩٨٧	سوري	أشرف يوسف أبو زينب	Ashraf Yousuf Abu Zeinab	٣٦
٢٠٠٧/١٠/٠٤	مخيم نهر البارد	اللاذقية (سوريا)	١٩٨٦	سوري	عبدالله سعد الدين شكري	Abdallah Saaduddeen Shukri	٣٧
٢٠٠٧/١٠/٢٦	مخيم نهر البارد	سوريا	١٩٧٩	الأصل: سوري فلسطيني	أحمد زكريا الشيخ	Ahmed Zakaria Al-Sheikh	٣٨
٢٠٠٧/١٠/٢٦	مخيم نهر البارد	السيدة زينب/ دمشق	١٩٨٥	الأصل: سوري فلسطيني	أحمد بسام قاسم	Ahmed Bassam Kasem	٣٩

التاريخ الاعتقال	العنوان	مكان الولادة	سنة الولادة	الجنسية	الاسم بالعربية	الاسم	
٢٠٠٧/١٠/٢٦	مخيم نهر البارد	صور	١٩٨٦	فلسطيني	أحمد كايد حبوس	Ahmed Kayed Habbous	٤٠
٢٠٠٧/١٠/٢٦	مخيم نهر البارد	الرياض	١٩٨٥	سعودي	عايض مبارك القحطاني	Ayedh Moubarak AL-Kahtani	٤١
٢٠٠٧/١٠/٢٦	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٠	فلسطيني	منير احمد محمد	Munir Ahmed Mohamed	٤٢
٢٠٠٧/١٠/٢٧	مخيم نهر البارد	الجزائر	١٩٧٥	جزائري	عزالدين عبدالقادر بن موسي	Ezzeddene Abdul-Kader Bin Mousa	٤٣
٢٠٠٧/١٠/٣١	مخيم نهر البارد	مخيم العائدين/ حمص (سوريا)	١٩٨١	سوري فلسطيني	خالد أحمد عوض	Khalid Ahmed Awad	٤٤
٢٠٠٧/١٠/٣١	المملكة العربية السعودية	شرورة	١٩٨٤	سعودي	طلال مسلم صليح الصعيري	Talal Moslim Saleh Al-Seiari	٤٥
٢٠٠٧/١٠/٣١	مخيم نهر البارد	مخيم اليرموك	١٩٨٧	فلسطيني	محمد أحمد ياسين	Mohammed Ahmed Yasine	٤٦
٢٠٠٧/١٠/٣١	مخيم نهر البارد	حلب (سوريا)	١٩٨٨	سوري	نزار فاروق الحسن	Nizar Farouk Al-Hasan	٤٧
٢٠٠٧/١٠/٣١	مخيم نهر البارد	حمه	١٩٨٣	سوري	حمزة دحام قويدر	Hamza Daham Qwaider	٤٨
٢٠٠٧/١٠/٣١	مخيم نهر البارد	إدلب	١٩٧٢	سوري	محمد حسين رحال	Mohamed Hussein Rahal	٤٩
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	نلشيك	١٩٨٩	روسي	سرغاي فلاديمير فيسوتسكي	Sergei Vladimir Fssonatski	٥٠
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	بولسار	١٩٨٢	ألماني	شينا سسي ياديكار آتش	Szenasi Iadhikar Aceh	٥١
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	بيروت	١٩٧٢	فلسطيني	فادي عادل خالد	Fadi Adel Khalid	٥٢
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	القصيم/بريدة	١٩٨٣	سعودي	محمد محيل المطيري	Mohammed Mahil Al-Mteiri	٥٣
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	اللاذقية (سوريا)	١٩٨٢	سوري	طه أحمد حجي سليمان	Taha Ahmed Hadji-Souleiman	٥٤

التاريخ الاعتقال	العنوان	مكان الولادة	سنة الولادة	الجنسية	الاسم بالعربية	الاسم	
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	بيروت المزعة	١٩٨٣	فلسطيني	عدنان خضر نجار	Adnan Khodor Najjar	٥٥
٢٠٠٨/٠١/١٥	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٦١	فلسطيني	ناصر أحمد إسماعيل	Naser Ahmed Ismail	٥٦
٢٠٠٨/٠٢/١٣	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٤	فلسطيني	عبيدة علي طويلة	Obeida Ali Tawele	٥٧
٢٠٠٨/٠٤/١٥	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٢	فلسطيني	نادر أحمد القاسم	Nader Ahmad Al Qasem	٥٨
٢٠٠٨/٠٤/٢٦	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٨٣	فلسطيني	علاء صالح عارف الحاج محمود	Alaa Saleh Aref Haj Mahmoud	٥٩
٢٠٠٩/٠٤/٢٥	مخيم نهر البارد	مخيم نهر البارد	١٩٧٩	فلسطيني	رأفت فؤاد خليل	Raafat Fouad Al-Khalil	٦٠
٢٠٠٧/٠٩/٢٨	مخيم نهر البارد	عدن	١٩٨٣	يمني	سليم علي عبدالكريم صالح	Salim Ali Abdul-Karim Saleh	٦١
٢٠٠٧/٠٤/٣٠	طرابلس	شيخ طابا عكار	١٩٨٣	لبناني	بلال خضر إبراهيم	Bilal Khodor Ibrahim	٦٢
٢٠٠٧/٠٥/٠٤	طرابلس	ددة شمال لبنان	١٩٧٦	لبناني	زكريا عبدالمناف خضر	Zakaria Abdul-Manaf Khodor	٦٣
٢٠٠٧/٠٥/٢٥	طرابلس	طرابلس	١٩٧٩	لبناني	أحمد فايز سفرجلاني	Ahmed Fayeze Safarjelani/ Nom de la mère: Nadia	٦٤
٢٠٠٧/٠٦/٠٥	طرابلس	عيات/عكار	١٩٧٩	لبناني	عبد الرزاق محمد العلي	Abdul Razzaq Mohammed Al-Ali/Nom de la mère: Rajaa	٦٥
٢٠٠٧/٠٦/٠٨	بيروت المزعة	بيروت المزعة	١٩٦٥	لبناني	فايز محمد عبدان	Fayez Mohammed Abadan/ Nom de la mère: Souad	٦٦
٢٠٠٧/٠٦/١١	طرابلس	المنكوبين- البدوي/طرابلس	١٩٧٨	لبناني	عثمان محمد إبراهيم	Othman Mohammed Ibrahim	٦٧
٢٠٠٧/٠٦/١٣	طرابلس	طرابلس	١٩٦٤	لبناني	عبد القادر مصطفى سنجدار	Abdul-Kadir Mustafa Sanjakdar/Nom de la mère: Najah	٦٨

تاريخ الاعتقال	العنوان	مكان الولادة	سنة الولادة	الجنسية	الاسم بالعربية	الاسم	
٢٠٠٧/٠٧/٢٠	مخيم نهر البارد	وادي خالد	١٩٨١	لبناني	أحمد سليمان مرعي	Ahmad Souleiman Merei	٦٩
٢٠٠٧/٠٨/٢٩	حي التعمير	صيدا	١٩٨٧	فلسطيني	يونس خالد شبلي	Younis Khalid Shibli	٧٠
٢٠٠٧/١١/١٠	مخيم نهر البارد	حمّاه	١٩٨١	سوري	نوري نصر المحمود الحجي	Nouri Nasr Al-Mahmoud Al-Hadji	٧١
٢٠٠٨/٠١/١٥	مخيم نهر البارد	مخيم اليرموك	١٩٧٢	فلسطيني	محمد صالح زواوي	Muhammed Salih Al- Zawawi	٧٢